الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/1014
S/1999/761
7 July 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البنـــود ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٦٧ و ٧٤ و ١٥٥ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
إنشاء منطقـــة خاليـــة مـن الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني وبناء على توجيهات من حكومتي أن أحيل إليكم طيه نص البيان الصحفي للدورة الحادية والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وسأكون ممتنا إذا ما اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن في إطار البنود ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٦٧، ٧٤، ١٥٥.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي
السفير
المندوب الدائم

المرفق

البيان الصحفي للدورة الحادية والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

١٩ ربيع الأول ١٤٢٠هـ، الموافق ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩م

جدة

استأنف المجلس الوزاري بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٤٢٠هـ، الموافق ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩م، دورته الحادية والسبعين التي بدأت في مقر الأمانة العامة يوم السبت، ٢٨ صفر ١٤٢٠هـ، الموافق ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٩م، برئاسة معالي راشد بن عبد الله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة	وزير خارجية دولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل	وزير خارجية المملكة العربية السعودية
معالي يوسف بن علوي بن عبد الله	الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان
معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	وزير خارجية دولة قطر
معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات القضايا والأوضاع السياسية والأمنية الإقليمية والعربية والدولية التي تهم دول مجلس التعاون.

وأشاد المجلس الوزاري باتفاقية الحدود الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بتاريخ ٢ أيار/ مايو ١٩٩٩م، معتبرا ذلك رافدا من روافد تدعيم مسيرة المجلس وتجسيدا لأواصر الأخوة والمحبة التي تربط بين البلدين متمنيا للشعبين الشقيقين مزيدا من التقدم والازدهار تحت ظل قيادتهما الرشيدة.

القضايا السياسية

• تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوانه على دولة الكويت:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الناتجة عن عدوانه على دولة الكويت، وعبَّر مجددا عن أسفه لاستمرار الحكومة العراقية في تحدي قرارات الشرعية الدولية ورفضها للمبادرات والمقترحات العربية والدولية التي طـُرحت خلال هذا العام والهادفة إلى بذل الجهود، في إطار التعاون مع الأمم المتحدة، لرفع الحظر الاقتصادي الدولي عن العراق وإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق.

واستذكر المجلس الوزاري قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦م، والبيان الصادر عن الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩م، وقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩، الداعية إلى ضرورة التزام الحكومة العراقية بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، لا سيما ما يتصل منها بالتعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت والدول المجاورة، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس الوزاري مجددا مطالبته الحكومة العراقية بالتعاون التام مع الأمم المتحدة لتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتخاذ الخطوات اللازمة لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة وبما يضمن تحقيق ذلك، بالاعتراف بأن غزوه لدولة الكويت هو خرق للمواثيق الشرعية، العربية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من مواقف دول المجلس المعروفة والثابتة ومسؤولياتها العربية والإقليمية والدولية، جدد المجلس تأكيد تعاطفه الصادق مع الشعب العراقي الشقيق، للمعاناة التي يتعرض لها نتيجة لسياسات حكومته، وأكد تصميمه على مواصلة مبادراته وجهوده لرفع المعاناة عن الشعب العراقي بالرغم من رفض النظام العراقي لهذه الجهود والمبادرات. وأكد المجلس على أهمية الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

• قضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية في إطار مواقف مجلس التعاون المعروفة والثابتة والتي تركزت على القناعة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع جمهورية إيران الإسلامية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات القائمة بالحوار والطرق السلمية.

وأكد المجلس مجددا التزامه ودعمه لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ودعواتها المتكررة لحل موضوع احتلال الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وذلك من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وأكد المجلس أن حل هذا الخلاف من شأنه المساهمة في تطوير وتعزيز علاقات التعاون بين دوله وجمهورية إيران الإسلامية.

واستمع المجلس إلى وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثلة في استمرار التجاوزات والخروقات الإيرانية الاستفزازية على جزر وأجواء دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الوقت الحاضر.

كما استمع المجلس إلى تفاصيل المحادثات التي جرت مع فخامة الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي أثناء زيارته لكل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر والتي تم فيها التأكيد على أهمية المفاوضات المباشرة بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

كما أعرب المجلس عن الشكر لحكومة المملكة العربية السعودية ودولة قطر على ما قاما به من جهد في هذه المباحثات، وأعرب المجلس عن ارتياحه للتوجهات التي عبَّر عنها الرئيس الإيراني في هذه المباحثات.

وإذ يرحب المجلس باستعداد جمهورية إيران الإسلامية بدء مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة يقرر المجلس إنشاء لجنة وزارية من كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر والأمين العام لمجلس التعاون بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية، على أن ترفع اللجنة تقريرا عن نتائج اتصالاتها إلى القادة في اجتماعهم التشاوري القادم.

وأعرب المجلس عن تضامنه الكامل مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأكيده على سيادتها على جزرها الثلاث ورفضه لاحتلال تلك الجزر.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

استعرض المجلس الوزاري تطورات مسيرة السلام في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وتدارس انعكاساتها المحتملة على مسيرة السلام في الشرق الأوسط المتعثرة، نتيجة سياسات حكومة الليكود ورئيسها نتينياهو، المتنكرة للقرارات الدولية والاتفاقات المبرمة والالتزامات الناجمة عنها. وإذ أعرب المجلس مجددا عن التزامه التام بالأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١م، التي تحققت بفضلها مجموعة من المكتسبات والإنجازات على درب السلام، فإنه، في الوقت ذاته، يدعو رئيس

الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهود باراك إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة باستئناف عملية السلام والعودة إلى المفاوضات الجادة والمتكافئة مع الأطراف العربية على كافة المسارات.

وطالب المجلس الحكومة الإسرائيلية الجديدة العمل على إحياء مسيرة السلام واستئناف المفاوضات على كافة المسارات وبما يؤدي إلى إعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها التزاما بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وأسس مؤتمر مدريد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها مرتفعات الجولان السورية إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥، ٤٢٦ دون قيد أو شرط.

وعبَّر المجلس الوزاري عن استنكاره وإدانته للاعتداءات الإسرائيلية الجوية المتكررة التي استهدفت تدمير المنشآت المدنية والبنى التحتية للجمهورية اللبنانية وأوقعت عددا من القتلى والجرحى المدنيين الأبرياء، وزعزعت الأمن والاستقرار في المنطقة. ويدعو المجلس الوزاري المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل لإلزام إسرائيل بتنفيذ اتفاق نيسان/أبريل ١٩٩٦م، ووضع حد لهذه الممارسات العدوانية التي تعد تحديا صارخا لقرارات الشرعية الدولية.

وإذ يقدر المجلس الوزاري جهود راعيي عملية السلام وقرار الاتحاد الأوروبي الصادر عن القمة الأوروبية بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩م بتأكيد حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، ليدعو هذه الدول إلى مواصلة تكثيف دورها المؤثر وحث الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الالتزام بتنفيذ التعهدات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومات الإسرائيلية السابقة مع الجانب العربي، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث توقفت عام ١٩٩٦م، وكذلك على المسار اللبناني، تحقيقا للسلام الشامل والعادل والأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها.

وإذ يثمِّن المجلس الوزاري الجهود الإيجابية والبنَّاءة لراعيي عملية السلام في الشرق الأوسط ومواصلة الإدارة الأمريكية لمساعيها من أجل تحقيق السلام العادل والشامل، يقدر الدور الذي تقوم به دول الاتحاد الأوروبي وقرار قمتها المنعقدة بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩م، ليدعو المجتمع الدولي وكافة الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها الفاعلة خلال هذه المرحلة الحرجة والهامة، بما يساعد على تفعيل ووضع مسارات السلام في إطارها الصحيح، وصولا إلى السلام المنشود والتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة.

- <u>الوضع في إقليم كوسوفا</u>:

استعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في إقليم كوسوفا، وعبَّر عن ألمه العميق للمعاناة والتشريد والتهجير والقتل الذي يتعرض له أبناء إقليم كوسوفا، على أيدي القوات الصربية الجائرة.

ويرحب المجلس باتفاق السلام الأخير بوصفه خطوة أولى نحو حل النزاع وإعادة المهجرين الكوسوفيين إلى ديارهم ووقف الصراع فيها وضمان الأمن والأمان والاستقرار لهم وتأمين حقهم في العيش بسلام.

• باكستان والهند:

تابع المجلس الوزاري بقلق بالغ التصعيد العسكري في منطقة جامو وكشمير بين جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية الهند.

ويدعو المجلس الدولتين الجارتين، الهند وباكستان، إلى ضبط النفس واللجوء إلى العقل والحكمة في حل المشكلات بينهما بالطرق السلمية بعيدا عن التلويح بالقوة واستخدامها التي لن تعود إلا بأكبر الخسائر على الطرفين، بشرية ومادية ومعنوية.

كما نوه المجلس بالموقف الباكستاني الذي يحرص على التفاوض كسبا للسلام والاستقرار.

ويدعو المجلس الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في إيقاف القتال وتعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان "UNMOGIP" وضرورة حل قضية كشمير على أساس قرارات الشرعية الدولية حفظا للسلام واستتبابا للأمن في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي.

ويطالب المجلس البلدين الصديقين باللجوء إلى المفاوضات الثنائية لإزالة أسباب التوتر القائم، وتكثيف الاتصالات والمفاوضات الثنائية الجارية بين البلدين، والتجاوب مع الاتصالات والمبادرات الدبلوماسية، لا سيما الاتصالات التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل نزع فتيل الأزمة وإعادة الهدوء والاستقرار للبلدين والشعبين الصديقين وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

• قضية لوكربي:

رحب المجلس الوزاري بتعليق الأمم المتحدة العقوبات المفروضة على ليبيا وأشاد المجلس بالجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا لإيجاد حل عادل لهذه القضية.

• نزع أسلحة الدمار الشامل:

أكد المجلس الوزاري مجددا مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد مجددا ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- - - - -